

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844

Website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي

الدورة العادية العشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23 - 27 يناير 2012

الأصل: إنجليزي

EX.CL/719 (XX)

ADD.7

## إنشاء معهد أفريقي للقانون الدولي (بند اقترحه جمهورية تنزانيا المتحدة)

**إنشاء معهد إفريقي للقانون الدولي**  
**(بند اقترحه جمهورية تنزانيا المتحدة)**

1. تقترح جمهورية تنزانيا المتحدة إنشاء معهد إفريقي للقانون الدولي. سيكون المعهد الإفريقي للقانون الدولي مؤسسة للتعليم العالي مخصصا لتوفير التدريب والبحوث المتقدمة في مجال القانون الدولي وقانون الاتحاد الإفريقي لطلاب الدراسات العليا الإفريقيين في القانون والباحثين القانونيين والإخصائيين والقضاة والمدعين العامين والمستشارين القانونيين للحكومات وغيرهم من مسؤولي الحكومات إما بصورة مباشرة أو من خلال شبكة من كليات قانون مرتبطة به في جامعات أفريقية محددة.

2. علاوة على تنظيم دورات تدريبية متقدمة وحلقات دراسية وبرامج للدراسات العليا في المرافق الخاصة به، سيقوم المعهد بإنشاء شبكة من الكليات المرتبطة بالقانون في جامعات أفريقية محددة يتم تعزيز تدريس القانون الدولي وقانون الاتحاد الإفريقي فيها تدريجيا. سيعمل المعهد على بناء قدرات كليات الحقوق المرتبطة به من خلال تمكينها من تنظيم دورات تدريبية وتعزيز مرافقها للبحوث وقدراتها التعليمية في مجال القانون الدولي.

3. تتمثل الأنشطة التعليمية والتدريبية والبحثية الرئيسية للمعهد والتي تتم في المرافق الخاصة به، في دورات تدريبية متخصصة ومركزة وبرامج للدراسات العليا وبرامج بحثية حول مختلف جوانب القانون الدولي من قبيل التسوية السلمية للمنازعات وتعيين الحدود البرية والبحرية وقانون البحار وقانون مصايد الأسماك وقانون البيئة والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وقانون الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك الاتفاقيات المتعددة الأطراف الموقعة تحت رعايته والخطط الإفريقية للتكامل الاقتصادي والقانون الدولي الخاص في البلدان الإفريقية وقانون التجارة وقانون الاستثمار وأنظمة الملكية الفكرية في أفريقيا. سيقوم المعهد أيضا بإنشاء برنامج زمالة للباحثين الإفريقيين والأجانب المعنيين بموضوعات ذات صلة مباشرة بالقانون الدولي في أفريقيا والأبعاد القانونية لخطط التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدان الإفريقية.

4. سيقوم المعهد أيضا، من خلال برامجه، بإنشاء مجموعة واسعة من المهارات القانونية في مجال القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي تكون متاحة للدول الأفريقية لتعزيز قدراتها في المسائل القانونية الدولية سواء الخاصة منها أو العامة وتنفيذ الوثائق القانونية للاتحاد الأفريقي في نظمها القانونية المحلية بما يساهم في إقامة علاقات حكومية مشتركة أكثر استقرارا وقائمة على القانون داخل القارة وكذلك مع العالم الخارجي. وسيتم بناء القدرات القانونية لموظفي وزارات الخارجية للدول الأفريقية مباشرة أو من خلال كليات الحقوق المتصلة به لتعزيز قدرة هذه الوزارات على القيام بدور أكثر وضوحا في المفاوضات الدولية وكذلك في متابعة وتنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن هذه المفاوضات لاحقا. وسيتم أيضا تنظيم دورات تدريبية ودورات للتعليم العالي حول الإطار المؤسسي والقانوني للاتحاد الأفريقي وكذلك حول الوثائق القانونية المتعددة الأطراف المبرمة بين البلدان الأفريقية أو مع العالم الخارجي.

5. نظرا للدور المتزايد للقانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي في النظم القانونية المحلية للدول الأفريقية، سيقوم المعهد أيضا بإنشاء برامج لتدريب أعضاء السلطة القضائية ووكالات إنفاذ القانون في مجالات مثل قانون الاتحاد الأفريقي والوثائق القانونية الدولية الأفريقية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويمكن أيضا تنظيم برامج لتوعية وتدريب الموظفين الحكوميين الآخرين المعنيين بالمسائل القانونية الدولية.

6. عند وضع وتنفيذ برامجه التعليمية والتدريبية والبحثية، سيتعاون المعهد وسينفذ مشاريع وبرامج مشتركة مع الجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية والبحثية العاملة في مجال القانون الدولي في مختلف أنحاء العالم.

7. سيشجع المعهد أيضا المنشورات والأبحاث العلمية حول مختلف قضايا القانون الدولي ذات الأهمية الخاصة لأفريقيا وقانون الاتحاد الأفريقي فضلا عن الاتفاقيات المتعددة الأطراف المبرمة بين الدول الأفريقية. ومن شأن التوزيع الواسع لتلك المنشورات بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز وتطبيق القواعد القانونية الدولية والوثائق المعيارية الأفريقية في البلدان الأفريقية.

8. يستند اقتراح جمهورية تنزانيا المتحدة استضافة المعهد الأفريقي للقانون الدولي في أروشا، تنزانيا، إلى وجود مقار العديد من الهيئات القضائية الدولية مثل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان في المستقبل القريب ومحكمة العدل لشرق أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمنظمات القانونية غير الحكومية مثل اتحاد المحامين الأفريقيين في أروشا. وعليه، فإن إنشاء المعهد على مقربة من هذه المؤسسات سيكون ملاءما بصورة أكبر.

9. وكما هو مبين في تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (يناير 2011 - يوليو 2011) المقدم إلى الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في ملابو، غينيا الاستوائية، (30 يونيو - 1 يوليو 2011)، تم الشروع في العمل على إنشاء معهد أفريقي للقانون الدولي من قبل المؤسسة الأفريقية للقانون الدولي بناء على اقتراح من أحد مؤسسيها وهو القاضي عبد القوي أ. يوسف من محكمة العدل الدولية. ترغب المؤسسة في التعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان إنشاء المعهد وبدء عملياته.

10. لن يترتب على إنشاء المعهد الأفريقي للقانون الدولي أي التزام مالي على الاتحاد الأفريقي أو أعضائه. وسيتم تمويل إنشاء وتشغيل المعهد من خلال أموال المانحين والموارد المالية الأخرى التي ستنتم تعبئتها من أنشطة مختلفة.

11. تقترح حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة هذا البند للحصول على دعم ومباركة المؤتمر لإنشاء هذه المؤسسة الهامة التي ستعود بالفائدة على جميع البلدان في أفريقيا وكذلك على مفوضية الاتحاد الأفريقي.

2012

# Establishment of an institute of international law (Item proposed by the United Republic of Tanzania)

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4157>

*Downloaded from African Union Common Repository*